صعود الدور الروسي في المنطقة : الدوافع والأبعاد

(آراء حول الخليج، العدد ١٠٣، يناير ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ*

تحظى منطقة الشرق الأوسط باهتمام روسيا الواضح منذ العهد القيصرى إنطلاقاً من اعتبارات جيوسياسية ودينية حيث المناطق الأثرية الروسية فى فلسطين ومنها كنيسة دير الإرسالية الروسية في الخليل بالضفة الغربية المسماة كنيسة المسكوبية، نسبة إل موسكو، وهم الروس الذين أتو إلي فلسطين عام ١٨٦٨. كما تمثل المنطقة جوار شبة مباشر لروسيا، وبها منافذ عدة للمياه الدفيئة، التى مثلت حلم روسيا القيصرية. وكان التعاون والصداقة أساس تقاربها مع المنطقة، ودخلت السفن الروسية لأول مرة الخليج العربى عام ١٨٩٩ فى إطار من الصداقة والود، فلم يكن لروسيا أى أطماع استعمارية فى العالم العربى خلافاً للقوى الكبرى الأخرى.

ورغم محاولات روسيا مد جسور الصداقة مع المنطقة فإن قوى دولية أخرى عملت دوماً على إفساد هذه العلاقة وإقتلاع أى نفوذ روسى بالمنطقة، وذلك فى إطار تنافسها الدولى مع موسكو، بداية بالإمبراطورية العثمانية، التى كانت المنطقة جزء منها، ثم بريطانيا وفرنسا وريثتا النفوذ العثمانى بها، فالولايات المتحدة وريثة النفوذ البريطانى. وخلال حقبتى الخمسينات والستينات استطاعت موسكو السوفيتية تطوير شبكة من التحالفات أكسبتها دور مؤثر وفاعل فى المنطقة، إلا إن تفكك الاتحاد السوفيتى وما صاحبه من تدهور حاد فى القدرات الروسية، وتوجه روسى نحو الغرب، أدى إلى تراجع الاهتمام الروسى بالمنطقة وغياب موسكو كفاعل فى القضايا الشرق أوسطية طوال حقبة التسعينات.

ومع وصول الرئيس بوتين للسلطة مطلع عام ٢٠٠٠ عادت روسيا للمنطقة على أسس برجماتية تنطلق من رؤية للمصالح الروسية التى تمحورت حول التعاون فى مجالى الطاقة وصادرات السلاح باعتبارهما القطاعين القائدين لنهوض الاقتصاد الروسى. وعلى مدى عقد من الزمان تطور التعاون الروسى مع العديد من دول المنطقة خاصة فى المجالات الاقتصادية والتقنية، وكان تأكيد موسكو الدائم على إن تقاربها مع المنطقة لا ينطوى على رغبة فى مزاحمة

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.

النفوذ الأمريكى بها، وإنما هو لتحقيق المصالح الروسية دون أجندة سياسية تنافسية مع واشنطن أو غيرها من القوى الكبرى.

وقد مثلت الأزمة السورية نقطة تحول مفصلية فى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط حيث وقفت روسيا بقوة إلى جانب سوريا فى تحالف واضح ومعلن مع إيران فى مواجهة كل شركاؤها الأخرين فى الغرب والمنطقة. وجاء التدخل العسكرى الروسى فى سوريا غير متوقعا ومفاجئاً للكثيرين داخل وخارج المنطقة باعتباره تحول جذرى فى النهج الروسى، وأثار تساؤلات عدة حول أسباب هذه الخطوة من جانب روسيا ودوافعها، وهل تمثل بداية حرب باردة جديدة يمثل الشرق الأوسط نقطة ارتكازها، أم هى سعياً روسياً لتحقيق مصالحها فى إطار منضبط ودون تصعيد؟، وماذا عن المستقبل فى ضوء هذه المستجدات؟

أولاً: تصاعد الاهتمام الروسى بالمنطقة ودوافعه:

رغم إن اهتمام روسيا بالمنطقة ليس بالجديد إلا إن مستوى هذا الاهتمام وآليات التحرك الروسى شهدت قفزة مؤخراً. ومن الواضح أن روسيا تؤسس لنفوذ روسى دائم وقوى، ودور فاعل فى الشرق الأوسط يحمى أمنها ومصالحها. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء مجموعة من الاعتبارات.

أولها، العوامل الجيواستراتيجية المتمثلة فى اتجاه روسيا إلى تعزيز تواجدها فى البحر الأسود والبحر المتوسط بعد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام ٢٠١٤. وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التى صدق عليها الرئيس بوتين فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكرى بحرى "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وقد عظم هذا من أهمية المنطقة بصفة عامة وسوريا خاصة فى الأولويات الروسية.

ثانيها، إلحاح التهديد الذى يمثله تصاعد الارهاب فى المنطقة والذى طال روسيا وفضائها السوفيتى السابق. وتعتبر روسيا أن تمدد تنظيم داعش تهديد مباشر لأمنها القومى خاصة بعد أن أعلن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية"، الذي أسسه دوكو عمروف عام ٢٠٠٧ مبايعته لتنظيم "داعش" في ٢١ يونيو ٢٠١٥، وذلك من خلال شريط فيديو بث على شبكة

الإنترنت حمل عنوان "بيان من مجاهدي ولاية القوقاز ببيعة خليفة المسلمين أبي بكر البغدادي وانضمامهم إلى الدولة الإسلامية". ومن المعروف أن تنظيم إمارة القوقاز قد تبنى في السنوات الأخيرة هجمات عديدة داخل روسيا من أبرزها الهجوم على مطار دوموديدوفو في موسكو الذي أوقع ٣٧ قتيلاً عام ٢٠١١، والهجوم المزدوج في فولجوجراد بجنوب روسيا الذي أسفر عن سقوط ٣٤ قتيلاً عام ٢٠١٣. واستهداف دورية عسكرية روسية في منطقة سونجا في أنجوشيا فى يونيو ٢٠١٥، ومهاجمة القاعدة الجوية الروسية في قيرجيزستان فى يوليو ٢٠١٥. ورغم تصفية الأمراء المتعاقبين على إمارة القوقاز، دوكو عمروف ثم علي أصحاب كيبيكوف ومؤخراً محمد سليمانوف وذراعه اليمنى كميل سعيدوف فى أغسطس ٢٠١٥، فإن أعداد المنخرطين فى صفوف داعش من روسيا وجوارها فى آسيا الوسطى استمر فى التزايد وقفز إلى ما يزيد عن ٧٠٠٠ مقاتل منهم ما يقرب من ثلاثة آلاف من روسيا وحدها.

ويضم القوقاز الروسى (القوقاز الشمالى) عدة جمهوريات روسية وهى داجستان والشيشان وإنجوشيا وقبردينو، إضافة إلى كابيكا. ويتميز المتطرفون من القوقاز بقدرات قتالية عالية وهم الأكثر شراسة بالمقارنة بنظرائهم من الجنسيات الأخرى، بسبب خبرتهم من الحروب المتتالية التى شاركوا فيها ضد الجيش الروسي، فضلاً عن مشاركة بعض عناصرهم في العمليات العسكرية في أفغانستان وباكستان والعراق. وعادة ما يكلفون فى إطار داعش بعمليات الخطف والتصفية الجسدية والتعذيب ضد الفصائل السورية المعارضة للتنظيم. كما إنهم يحتلوا مواقع مهمة ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، حيث شغل أبوعمر الشيشاني قيادة العمليات العسكرية لداعش في سوريا قبل أن تتردد أنباء عن مقتله، كما تولى أمير مسلم أبو الوليد قيادة تنظيم "جند الشام". ويقود سيف الله الشيشاني تنظيم "مجاهدو القوقاز والشام"، وصلاح الدين الشيشاني "جيش المهاجرين والأنصار". ويعد الأخير من أبرز الكتائب المتجانسة التى تضم القوميات الناطقة بالروسية، وهو أول وأقوى التنظيمات العسكرية القوقازية في سوريا، وتم تشكيله بقيادة أبوعمر الشيشاني في سبتمبر ٢٠١٢، وركز على استهداف القواعد العسكرية للنظام السوري في حلب قبل أن يقوم أبوعمر الشيشاني بمبايعة أبوبكر البغدادي وينضم إلى داعش.

وفي ١٠ اكتوبر ٢٠١٥ أشارت صحيفة "الأندبندنت" البريطانية إلى أن بعض التشكيلات الشيشانية المرتبطة بما يطلق عليه "المعارضة المعتدلة" وغير المرتبطة بداعش، أعلنت عزمها القيام بعمليات هجومية ضد روسيا. الأمر الذى يفسر الانتقادات التي وجهها الغرب للغارات الجوية الروسية على مواقع "المعتدلين". وقد اعلنت قيادة الجيش السوري في ١٤ سبتمبر ٢٠١٥

القضاء على مسلحين من مجموعة "جند القوقاز" في جبل النبي يونس، ولهذه المجموعة حسب معطيات الجيش السوري قواعد في قرية سالمة ومدينة ربيعة وجبل الأكراد بالقرب من الحدود التركية بمحافظة اللاذقية، إلى جانب مجموعة شيشانية أخرى ترابط بالقرب من اللاذقية وهي "انصار الشام". لقد أصبحت سوريا ساحة مواجهة أخرى بين روسيا والعناصر الشيشانية المتطرفة التى فرت من روسيا ولا تريد لها الأخيرة العودة إليها.

من ناحية أخرى، أعلن تنظيم داعش روسيا عدو له، وهدد "باحتلال الكرملين وتحرير روسيا والشيشان والقوقاز وأخذ الروسيات سبايا". وأطلق قناة ترويجية تحت اسم "فرات ميديا" ناطقة باللغة الروسية على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، بهدف تجنيد مزيد من المقاتلين من القوقاز وروسيا وجوارها، وافتتح مركزان جديدان لتدريب الانتحاريين فى القوقاز. يضاف إلى هذا خطورة داعش على سوق الطاقة الذى يعد قطاع مفصلى ورئيسى للأمن القومى الروسى بمعناه الواسع حيث تعتمد داعش على النفط كمصدر للتمويل من خلال قيامها ببيع النفط المنتج في العراق وسوريا وليبيا في السوق السوداء، ووصلت عائدات التنظيم من إنتاج وبيع النفط إلى ٣ ملايين دولار يومياً.

فى ضوء ما تقدم، تعتبر روسيا القضاء على تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الارهابية فى سوريا التحدى الرئيسى والأهم. وقد أعلنت روسيا صراحة عن عزمها الحيلولة دون عودة هؤلاء إلى روسيا وجوارها، والقضاء عليهم فى المناطق الحاضنة لهم واستئصال الارهاب من جذوره فى منطقة الشرق الأوسط، التى تمثل حزام روسيا الجنوبى الغربى لها، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى. هذا إلى جانب وقف تدفق الدماء الجديدة إلى التنظيم من خلال إحكام السيطرة على الأعداد المتزايدة من مواقع الأنترنت ومراكز تجنيد الشباب التي يجري من خلالها تجنيد مواطنين روس وأجانب للمشاركة في العمليات الارهابية تحت دعوى "الجهاد". وكان أمين عام منظمة معاهدة الأمن الجماعي التى تضم (روسيا، بيلوروسيا، أرمينيا، كازاخستان وطاجكستان وقرجيزستان)، قد أكد قلق دول المنظمة إزاء الزيادة الحادة في عدد مواقع الإنترنت ذات التوجه المتطرف خاصة فى منطقة آسيا الوسطى، وأن أجهزة المنظمة رصدت ٥٧ ألف موقع إنترنت تعمل على تجنيد مقاتلين للمنظمات المتطرفة ومنها تنظيم "داعش"، قامت بحجب أكثر من ٥٠ ألف منها.

ثالثها، إن الأمن القومى الروسى بأبعاده الاقتصادية مرتبط ارتباط وثيق بالمنطقة نظراً لحيوية دور دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، فى إطار منظمة أوبك فى تحديد أسعار النفط. ومن المعروف أن أكثر من ٥٥% من إيرادات الموازنة الروسية تأتى من عوائد

صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسى كثيراً بالانخفاض الحاد فى أسعار النفط بعد رفض أوبك خفض حجم الانتاج لتحسين الأسعار. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة فى خطابه السنوي أمام البرلمان الروسى بمجلسيه يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٥ إلى أن "تراجع أسعار النفط أدى إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادى". وقد ضاعف هذا من أهمية المنطقة لدي موسكو إنطلاقاً من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظراً لدور قطاع الطاقة فى تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادى ومن ثم السياسى، وتوفير الموارد اللازمة لدور فاعل دولياً وإقليمياً. وعلى سبيل المثال، تتحمل روسيا نفقات ضرباتها العسكرية فى سوريا بالكامل، والتى تبلغ ٢,٤ مليون دولار يومياً، وما كان لروسيا أن تقدم على مثل هذه الخطوة دون اقتصاد قوى.

إن قطاع الطاقة قطاع قائد لعلاقات روسيا الخارجية، وهو أشبه بالبوصلة التى توجه السياسة الروسية وتحكم حركتها. وذلك بالنظر لكونه دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، والعمود الفقرى للاقتصاد الروسى، وعليه تُعقد الآمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى فى المستقبل. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقيق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وتطوير قدراتها الدفاعية وإمتلاك قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى. ومن ثم تعول روسيا كثيراً على التنسيق والتعاون مع المملكة العربية السعودية التى تحتل المرتبة الثانية عالميا في حجم الإنتاج بعد روسيا والأولى فى تصدير النفط، من أجل الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك من خلال التحكم فى حجم الانتاج.

رابعها، التغير فى ميزان القوى الدولى مع تصاعد القدرات الروسية والتراجع النسبى فى القدرات الأمريكية. فالنظام الدولى قد تغير بالفعل باتجاه التعددية، وعودة روسيا كقوة فاعلة أصبح واقعاً نتيجة النمو المضطرد فى قدراتها الشاملة على مدى العقد ونصف الماضيين. وقد كشفت الأزمة الأوكرانية التى بدأت فى نوفمبر من العام ٢٠١٣ عن عمق التناقض فى المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التى تعمل جاهدة على استعادة نفوذها وتأثيرها الدولى والإقليمى، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات والمتحدة، ولم تعد تقبل النظام الأحادى القطبية التى تنفرد واشنطن بإدارة قضاياه على الصعيدين الدولى والإقليمى وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره، والولايات المتحدة التى لا تتصور تراجعها عن استراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد

فى النظام الدولى، وترفض أن تشاركها أى قوة أخرى مواطن القوة والتأثير به. وفى الوقت الذى تسعى فيه روسيا إلى إدارة جماعية للشأن الدولى والإقليمى، لا تقبل الولايات المتحدة إلا بإنفرادها كقطب أوحد.

وتتحرك روسيا فى إطار ظهير لها من الدول التى تتطلع لعالم أكثر توازناً. فهناك ما يشبه "ثورة عالمية" تقودها روسيا ومجموعة دول منظمة شنجهاى والبريكس ضد الهيمنة الأمريكية، انعكست فى تأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية فى الدول الأعضاء وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، بهدف تطوير مؤسسات بديلة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ونظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويمكن تفهم دور روسيا فى المنطقة فى إطار هذا الحراك العالمى لروسيا وجناحيها البريكس وشنجهاى نحو نظام عالمى جديد يأخذ مصالح كل القوى الكبرى بعين الاعتبار. ولا يمكن اعتبار ما يحدث حرب باردة جديدة لغياب الأساس الأيديولوجى الذى كانت تقوم عليه الحرب الباردة ، ولكنه أشبه بالحرب الباردة فى ضوء التناقض الحاد فى المصالح بين الطرفين، وكون التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات الروسية الأمريكية.

ثانياً: أبعاد الدور الروسى فى المنطقة ومستقبله:

فى ضوء المحددات والأولويات السابقة فإن الحركة الروسية فى المنطقة تتخذ مجموعة من الأبعاد والتوجهات المتزامنة، التى تمثل مسارات متوازية تسعى موسكو من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها.

أولها، تكثيف الوجود العسكرى الروسى وكذلك الضربات الروسية على معاقل الارهاب فى سوريا حتى القضاء التام عليها. فالدور الروسى ليس فقط تحريكى لعملية التسوية فى سوريا ولكنه دور تغييرى يضع القضاء التام على العناصر الارهابية هدفاً له، وهو أمر سيستغرق سنوات ويحتاج إلى تنسيق وتعاون مع القوى الدولية والإقليمية المعنية بالملف السوري. وقد اشار الرئيس بوتين صراحة خلال قيامه بمنح جوائز للعسكريين الروس يوم ٣ ديسمبر إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا. وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا "ليس مساعدة الشعب السوري

فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس" من خلال "عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا".

ووفقاً لبيانات وزارة الدفاع الروسية قامت روسيا منذ بدء الغارات الروسية فى ٣٠ سبتمبر وحتى منتصف نوفمبر بأكثر من ٢٢٨٩ غارة جوية، وأطلقت ٤٤ صاروخ مجنح من السفن الروسية فى بحر قزوين إلى أهداف فى سوريا مباشرة عبر أجواء إيران والعراق بالتنسيق مع الدولتين باستخدام منظومة "كاليبر إن كا". وقد نجحت هذه الغارات فى تدمير ٤١١١ موقعاً لداعش والنصرة، من بينها ٥٦٢ مركز قيادة و٦٤ قاعدة تدريب للإرهابيين و٥٤ ورشة لإنتاج الأسلحة والذخيرة، إلى جانب معدات وآلات عسكرية ونقاط ارتكاز عدة، تمثل فى مجموعها معظم البنى التحتية التابعة للتنظيمات الارهابية. كما نجحت الغارات الروسية فى تدمير ٣٢ مركزا و١١ معملا لتكرير النفط و٢٣ محطة ضخ، بالإضافة إلى تدمير ١٠٨٠ شاحنة تابعة لداعش كانت تقل النفط من سوريا باتجاه تركيا لتكريره وبيعه بشكل غير شرعى.

وقد مثلت أزمة إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية وما أعقبها من تدهور حاد فى العلاقات بين البلدين، فرصة لموسكو لتعزيز تواجدها العسكرى بالمنطقة. وقامت على الفور بتحريك الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-٣٠٠") ليستقر في ساحل اللاذقية. ونشر منظومة إس-٤٠٠ في قاعدة حميميم الجوية بسوريا، ومن المعروف إنها الأكثر تطورا في العالم، وقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية. وحذرت موسكو من أن جميع الأهداف التي ستمثل خطرا محتملا علي قواتها الجوية وقاذفاتها سيتم تدميرها.

وستظل سوريا هى نقطة الارتكاز الأساسية لروسيا فى المنطقة وليس من المنتظر أن تتدخل روسيا فى أزمات أخرى على شاكلة تدخلها فى سوريا فى المستقبل المنظور. فرغم إن العراق أحد شركاء روسيا فى حملتها ضد الارهاب فى سوريا، فإن الأمر يقف عند حدود التنسيق الأمنى والاستخباراتى بين البلدين دون ضربات روسية فى الأراضى العراقية، والتى لن تقبل بها الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الأهم فى العراق. وكذلك يصعب تصور تدخل روسيا عسكرياً فى ليبيا فى ضوء الضبابية الشديدة فى الحالة الليبية وعدم وجود طرف شرعى قوى يمكن أن يستدعى التدخل الروسى بشكل قانونى وفقاً لوجهة النظر الروسية. إلا إن نجاح الحملة الروسية فى سوريا وإضعاف تنظيم داعش بها سيكون له تداعيات مباشرة على تراجع التنظيم فى العراق وليبيا ومصر وغيرها.

ثانيها، شراكات روسية متصاعدة مع إيران ومصر. فهناك اتجاه واضح لدى موسكو لتعميق تعاونها الاستراتيجى مع إيران، واستقطاب مصر كشريك رئيسى وهام فى المنطقة. وهو ما انعكس بوضوح فى إصرار روسيا على إشراك الدولتين، إيران ومصر، في مفاوضات فيينا بشأن الأزمة السورية، وفى زيارة الرئيس بوتين لطهران يوم ٢٣ نوفمبر والتى كانت الأولى منذ عام ٢٠٠٧، وجاءت على هامش اجتماع القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز. وتم خلالها التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين فى المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة فيها، وتوقيع سبع اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في سياق توطيد وترسيخ التعاون بين البلدين. كما ألتقى الرئيس بوتين بخامنئى وقام بإهدائه نسخة أثرية من المصحف الشريف.

على صعيد أخر، تم تجاوز أزمة الطائرة الروسية التى تم تفجيرها فوق سيناء يوم ٣١ أكتوبر وراح ضحيتها ٢٢٤ جميعهم تقريباً من المواطنين الروس، وما أعقب ذلك من من سلسلة قرارات روسية تضمنت إجلاء السياح الروس فى مصر والبالغ عددهم ٩٠ ألف سائح، ووقف رحلات شركة مصر للطيران إلى روسيا خوفاً من مزيد من الأعمال الارهابية التى قد تستهدف المواطنين الروس، مما أضر بمصر بالنظر إلى كون روسيا أكبر دولة مصدرة للسياحة لها، وكون السياحة أحد أهم مصادر الدخل القومى والعملة الصعبة وتتيح فرص التشغيل لملايين المصريين على نحو مباشر وغير مباشر. وقد مثل توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر إعادة إطلاق للعلاقات المصرية الروسية. وقد رأى سيرجى كيريينكو رئيس شركة "روس أتوم" الروسية المنفذة للمشروع أن العقد سوف يربط البلدين لقرن قادم من الزمان حيث يتضمن المشروع بناء أربعة وحدات على مدى ١٠ – ١٢ سنة، وستعمل الوحدات لمدة ٨٠ عاماً، وقدمت روسيا دعم مالى لمصر لبناء المحطة النووية فى صورة قرض يسدد على مدى ٣٥ عاماً. أعقب ذلك زيارة وزير الدفاع الروسى لمصر فى نوفمبر ٢٠١٥ على رأس وفد ضم ٢٦ من القيادات المعنية بالتعاون الاستراتيجى والعسكرى التقنى بين البلدين. وهذه هى الزيارة الثانية لوزير الدفاع الروسى فى غضون عامين، الأمر الذى يدل على أن مرحلة جديدة يتم تدشينها فى العلاقة بين البلدين.

ثالثها، تدهور حاد وسريع فى العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط أنقرة الطائرة الحربية الروسية. ففى الوقت الذى تنمو فيه الشراكة الروسية مع إيران ومصر، بلغت العلاقات مع تركيا أقصى درجات الشك والتدنى. ورغم تأكيد أنقرة أن إسقاط الطائرة الروسية كان دفاعاً عن سيادة تركيا على حدودها، فإن موسكو رأت أن تركيا نصبت "كميناً" للطائرة الروسية وأسقطتها عمداً، وقامت على إثر ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات العقابية والجوابية تضمنت

إجراءات اقتصادية موجعة لتركيا. وإجراءات عسكرية أكثر حسماً بدأت بقطع كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين ووقف الخط الساخن بينهما. ويصعب تصور العدول عن هذه الاجراءات فى المدى المنظور خاصة بعد تأكيد الرئيس بوتين فى خطابه أمام البرلمان الروسى بمجلسيه يوم ٣ ديسمبر أن الرد الروسي لن يقتصر على الإجراءات الاقتصادية. ولا يعنى هذا بالضرورة إعلان الحرب على تركيا، وأن يكون هذا التصعيد مقدمة "لحرب عالمية ثالثة" كما يتخوف البعض، فالأطراف الدولية والإقليمية المختلفة تأخذ هذا فى الحسبان، ولذا جاءت دعوات مختلف الأطراف إلى التهدئة وتجنب التصعيد، كما إن رد الفعل الروسى وإن جاء حاسماً إلى إنه منضبطاً للغاية، فهو موجع دون تهور. إن "حرب عالمية ثالثة" تعنى فناء العالم كله، وليس فيها منتصر أو مهزوم، ولا يمكن تصور أن تقدم دولة على اتخاذ قرار بفناءها وفناء البشرية.

رابعها، محاولات للتفاهم مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، تتمحور حول القضية السورية وأسعار النفط، إنطلاقاً من وجود تحديات خطيرة مشتركة تتهدد روسيا ودول الخليج تتمثل فى تصاعد خطر الارهاب. وتحاول موسكو إعادة طرح رؤيتها التى تقوم على تطوير نظام للأمن الإقليمى باعتباره الصيغة الأمثل لضمان أمن المنطقة من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب آسيوية مماثلة. إلا إن التباعد حول ماهية التهديدات الأكثر خطورة، وكون إيران تهديد أم جار، ومدى القبول ولو مرحلياً بالأسد فى سوريا، والتحديد الدقيق للتنظيمات التى تعد ارهابية والتى ليست كذلك، مازال قائما، ومازالت هذه القضايا موضع جدل وبحث بين الجانبين الروسى والسعودى، حيث تتباين الرؤى والتوجهات فى هذا الاطار.

إن الدور الروسى فى المنطقة يزداد قوة وتأثير بمرور الوقت، ويمزج بوضوح بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الضربات العسكرية والأدوات الدبلوماسية، ويضع التحالف القائم مع سوريا وإيران فى القلب، ويسعى لاستقطاب مصر، والإبقاء على العراق ضمن تحالفات روسيا فى المنطقة. الأمر الذى ينذر باستقطابات وتوترات إقليمية فى المدى المنظور خاصة مع تدهور العلاقات الروسية التركية، وتعثر التفاهمات الروسية السعودية بحجر بشار الأسد العثرة.